

منشور مالي رقم (١٦) لعام ٢٠١٦م

بشأن مناقصات عقود الخدمات في الوزارات والوحدات الحكومية

أصحاب السمو والمعالي الوزراء / المستشارين
أصحاب المعالي / السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة
الموقرين / المحترمين

إستمراراً للمساعي المبذولة في مراجعة أوجه الإنفاق العام والإجراءات المتخذة في ترشيد ورفع كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي للتقليل من حدة الآثار المترتبة عن هبوط أسعار النفط للوصول إلى مستوى مستدام للإنفاق الحكومي.

ومن خلال مراجعة كلفة عقود الخدمات في الوزارات والوحدات الحكومية خلال الأعوام (٢٠١٠ - ٢٠١٦م) تبين ارتفاعها بشكل كبير خلال تلك الفترة خاصة بما يتعلق بعقود النظافة وصيانة المباني، وحيث أن غالبية تلك العقود تتسم بصفة الاستمرارية وتعد التزامات سنوية قائمة على موازنات الجهات الحكومية.

عليه فإن وزارة المالية تسترعي كافة الوزارات والوحدات الحكومية بضرورة مراجعة كافة العقود المبرمة والأخذ بما يلي:

أولاً: مراجعة بنود العقود الحالية وتقييمها وفقاً للمتطلبات الضرورية والأساسية لتأدية الخدمات اللازمة واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحقيق الكفاءة والترشيد في المصروفات الحكومية.

(٢)

ثانياً: يجب عند طرح المناقصة إلزام الشركات بضرورة طلب تقديم عروض الأسعار وفقاً للبديلين أدناه:

■ البديل الأول : طلب السعر وإجمالي التكلفة المالية في حال التعاقد لمدة سنة واحدة.

■ البديل الثاني : طلب السعر وإجمالي التكلفة المالية في حال التعاقد لمدة ثلاث سنوات.

بحيث يتسنى من خلال بدائل الأسعار معرفة وتحديد الوفر المالي عند اختيار أحد البديلين.

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام، ، ،

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

صدر في: ٥ / ١٠ / ١٤٣٧هـ
الموافق: ١٠ / ٧ / ٢٠١٦م